

الام كثر من ذلك ثم شذبا في الفلت من بعد وصية يوصي بها او دين الذي اعظم
نصيب الام واما النكح والاخت من الاب او الابوين فبما في حكمهما في خالصه
ولما في نصيبهم بهما حال غيرهما لوارث اخر ولو وصيته ليست كونه في المذمومة
من الام ولا يكون الا بمقتضى علم وحكمة انه الله اعلم حكمه فلا خلاف بالاراسي الفاسد
ثم اشار الى ان الاحكام المذكورة لم تكن على مقتضى العدل والحكمة بل بغيره كما اذا
كان الحكم حردا او اقل ما فيها من مراءىها منطج اند ورسوله ومغيرا عما
منطق الله ورسوله فانما وان نقص حظه الذي يوصي به حكمه على حركات تجري في
الانها ولو حصل لم يحفظ لم يبق عليه وهذا ما في كونهم خالفين فيها ولو لم يكن
ذلك لغير العلم الذي لم يبق لوجب اشارة على المختار اليها في وقتي العلم وبطل
سببا وبغير حدوده فان وان وجد شهود وجا به في الدنيا بغيره انما يحل فيه وبين
ما يشهد به لا يفي ما حصل ويجوز ان لا يوصيه حاله انما ولو لم يكن في خلافه
شهوده وجا به في خلافه فبين ولما ذكرنا عن احكام الموقر حركات في احكام
الموقر في حاله والى ما في الفاحشة اي الحفظ البليغة في التبع وهي التي
حال كون من من انما فيها المفسد فاستشهدوا عليهم اي فاعلموا انما في
المن ارادة حكم من المسلمين فان شهدوا فاسمكون او اجسو من ليست
في القبول في البيوت ليس من من الرضا في شهودهم الموتى ليست
ارواهم على الموت او يحلل الله لهم سبلا وهو من المحضه وحده في غير
عام فكان المستحق اول الاسلام كثره الزنا وافتضا والرجم الى الارض في
والرجل ان الله انما في الفاحشة وهي الفواحش منكم بالاسلم في
بالنفس والجلد فان ما يقبل ايها واصلي بالقران فاعضوا عنها بالاعانة
والسنة ان الله كان تورا با رجلا وقدره ايضا ثم ان العدل وان كان قوا
رجلا فلم يكثر من قبول كل توبة بل فاما التوبة التي كانا بغيرها حاصلة
للذين يعملون السوء فاحشته او غير ما يجها ان يضره فاولوا على كرم ربه
عنونه ثم لا يصرون عليه بل يوفون من قريب قبول لا يصرون على قلوبهم فافك
وان كثر سببها ثم عادوا الى المعاصي وادانته بغيره بغيره في كل يوم
بابا في بالذنب بجها لا رغبة الى ترجيع هواه على عقله واقتضاه وحكمته ثم عادوا
من صدق في عقوبته ووكافي الله على حكيما ولو لم يكن من جملة اول ما يقبل فيه

نهي جائزه القبول ما لم يوجزال وقت الجبر وهو وقت حضور الموت وذلك انه
ليست له توبة طاعة للموت من ان السبكات في المعاصي التي يجب ان يصرف عليها
بشيء اذا حضر احدكم الموت المخرج من العود الى مثله فان في توبته ان فان قبول التوبة
ح من مقتضى الحكم فكذلك في المعاصي القرمية واما الاعتقاد بان توبته لا يبرئ من الذنوب فغيرها
ما لم يكشف عن عالم الاخرة بالقرينة او الموت فلا توبة الا في الدنيا والقرينة
يكونون وهم كذا لانهم يجد الموت يجامون العذاب اذا اولئك الله لا يغيرها
يصولون اليه بعد الموت ويكشف الله عن عذبه في الدنيا او في الآخرة ولو لم يكن عذبه
لهم لما جاز توبتهم بعد الموت ايضا ولما فرغ من بيان حكم الذنوب في الدنيا
فما شرع في بيان حكم الذنوب في الآخرة لم يفرغ منها وهي انما كان اذا مات احدكم ولم
يحبس في قبره لم يجر على ذنوبه او جازها بغيره حتى بما في زعمه من جها بل صدق ان
صدق في الميت صدقة او بر وجهها من غيره ما في جها صدقة او من غيرها من المذموم
بما ورثت او توتت اي غيرهما فقال يا ايها الذين امنوا لا يحل لكم ان ترثوا
من ميراثكم انفسها او صدقاتها او ذلادها او ذلادها بما كرم اي حالكم انما كرم الله
يرفضون على الاجنبيات وقد مضى من النصيب على الزواجكم ان الذين يفسدون
عن الطوق من نصيبهم عليهم ان يفسدوا بعض ما يفسد من في الميراث والنفقات فاحذر
حكمكم لان ما بين فاحشته اي زنا او فسق زنا او فسق خلق منكم لا يفسدوا
لزوج ان يسا لها الخلع ولكن يفسدوا بشرته لذكركم وعافيتهم من الموت
اي بالانصاف في النكاح والاحكام في الميراث التي لا تكون اسباب الزنا بل من اسباب
الزنا هو اسوء الخلق فاحذر من فاحشته فان كرم من في الخلق ولا تفعلوا
من جبره عليهم نفسي انما هو اشياء ويجعل الله قلوبكم في الدنيا والاخرة
وكما لو اذا ارادوا انهم كل جديرة بموت امراته بزنا او سوء خلقا وشهوة حتى
يجعلها ان لا تفسد ويصرف في تزوج الجديرة وميراثا ونفقة فاحذر من ان يفسد
استبدال زوج جديد مكان زوج تطلقونها او يفسدوا ميراثا ونفقة فاحذر من ان يفسد
اي احد من زوجكم التي ترون تطلقونها وتكح جديدة مكانها فاحذر من ان يفسدوا
بعض على بعض في ميراثا ونفقة فاحذر من ان يفسدوا ميراثا ونفقة
او من تزوجها سببا بالميراث على حكمه وانتم تفسدوا ميراثا ونفقة فاحذر من ان يفسدوا
بش عن ظن ولكن انتم تفسدوا فاحذر من ان يفسدوا ميراثا ونفقة فاحذر من ان يفسدوا ميراثا ونفقة